قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٠٧ لسنة ١٩٩٧

بشأن الموافقة على التعديل الثالث

لاتفاقية منحة ائتمان المشروعات الصغيرة

بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية

الممثلة من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٩٦/٩/٣٠

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قـــــــرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على التعديل الثالث لاتفاقية منحة ائتمان المشروعات الصغيرة بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية الممثلة من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٩٦/٩/٣٠ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٦ المحـرم سنة ١٤١٨ هـ

(الموافق ١٣ مايو سنة ١٩٩٧م) .

حسنى مبارك

مشروع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

رقم ٢٦٣ - ٢٢٨

التعديل الثالث
لاتفاقية منحة ائتمان المشروعات الصغيرة
بين
حكومة جمهورية مصر العربية
و
حكومة الولايات المتحدة الأمريكية

بتاريخ ١٩٩٦/٩/٣٠

التعديل الثالث بتاريخ ١٩٩٦/٩/٣٠ لاتفاقية المنحة المؤرخة ٢٦ سبتمبر ١٩٩١ والمعدلة فى ٢١ سبتمبر ١٩٩٣ ، ١٤ سبتمبر ١٩٩٤ بين حكومة جمهورية مصر العربية (المنوح) وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية ممثلة فى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (الوكالة) بخصوص ائتمان المشروعات الصغيرة .

بند ١ - تعدل اتفاقية المنحة كما يلى :

(أ) تحذف الفقرة الأولى فى البند ٢ - ١ ، ويحل محلها « المشروع الذى سيرد وصفه فى الملحق (١) يؤدى إلى زيادة قدرة صغار أصحاب الأعمال للوصول إلى الائتمان والخدمات البنكية الأخرى » .

(ب) يعدل بند ٣-١ بحذف « سبعة عشر مليون دولار (١٧ر٠٠٠ر٠٠٠ دولار أمريكى)» وإحلال « خمسة وثلاثين مليون دولار (٣٥ر٠٠٠ر٠٠٠ دولار أمريكى) » .

(جـ) يعدل بند ٣-٣ بحذف « ٣١ أكتوبر ١٩٩٧ » وإحلال « ٣٠ سبتمبر ٢٠٠١ » .

(د) تضاف الفقرات التالية للمادة (٥) .

بند ٥ - ٦- تفويض الجهات المنفذة لتلقى والاحتفاظ بالتمويل :

يوافق الممنوح على تفويض الجهة المنفذة لتلقى والاحتفاظ بكل الأموال المخصصة لأغراض المشروع وفقا « لاتفاقها مع الوكالة ، متضمنة أموال المنحة والحساب الخاص فيما عدا حالات تقصير الجهة المنفذة . كما يوافق الممنوح على أن يسمح لكل جهة منفذة بالاحتفاظ واستخدام - للأغراض المتعلقة بالمشروع - جميع المعدات الممولة منه طوال فترة صلاحيتها .

بند ٥ - ٧-إعادة برمجة اموال المنحة فى حالة تقصير الجهة المنفذة :

يوافق الممنوح على أنه ، فى حالة تعسر الجهة المنفذة تبعا لشروط اتفاقها مع الوكالة ، فإن رأس المال المخصص لتمويل القرض / الضمان المنفذ من خلال المنحة - الذى سيرد للممنوح طبقاً لشروط الاتفاق بين الوكالة والجهة المقصرة - سيعاد تخصيصه بواسطة الممنوح والوكالة لإقراض المشروعات الأصغر باستخدام آلية إقراض على نحو مغاير .

بند ٥ - ٨-مدفوعات الضرائب ، التعريفات الجمركية ، الرسوم ، وجبايات أخرى :

(أ) يشمل هذا البند : (١) أى جهة منفذة ممولة فى ظل المنحة ، (٢) أى مقاول ممول من المنحة ، (٣) أى من العاملين التابعين لتلك الجهة المنفذة أو المقاول ، (٤) أى ممتلكات شخصية (بما فى ذلك وسائل النقل الخاصة) خاصة بأى من هؤلاء العاملين ، (٥) أى معدات أو مواد أو ممتلكات أخرى يتم إتاحتها أو استخدامها فى ظل المنحة ، (٦) أى عمل أو خدمات تؤدى فى ظل المنحة ، (٧) أى معاملة تجارية (بما فى ذلك شراء السلع) يتم تمويلها فى ظل المنحة ، بالقدر الذى لا يتم فيه إعفاء ما سلف من الضرائب ، التعريفات الجمركية ، الرسوم أو الجبايات الأخرى (بما فى ذلك مدفوعات التأمينات الاجتماعية) المفروضة فى ظل القوانين السارية فى جمهورية مصر العربية ، فإنه يمكن للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية سداد ذات القيمة من أرصدة العملة المحلية للممنوح التى تحتفظ بها وذلك ما لم تقرر الوكالة خلاف ذلك صراحة فى الخطابات التنفيذية للمشروع .

(ب) لأغراض هذا البند ٥-٨ ، (١) أى إشارة إلى كلمة « مقاول » فإنها تعنى أى فرد (ليس مواطنا « أو مقيما » إقامة دائمة بجمهورية مصر العربية) أو هيئة (لم تنشأ أو تؤسس فى ظل قوانين جمهورية مصر العربية) تقوم بتأدية عمل أو تقديم خدمات أو توفير سلع فى ظل أى اتفاقية يتم تمويلها من خلال المنحة (ويشمل ذلك العقود ، اتفاقيات المنحة ، اتفاقيات التعاون ، العقود الفرعية ، الاتفاقية الفرعية فى ظل المنح والاتفاقيات) .

(٢) أى إشارة لكلمة « العاملين » فإنها تعنى كل الأفراد (سواء كانوا مقاولين أو موظفين لدى المقاولين لدى الجهة المنفذة) الذين يؤدون عمل أو خدمة أو يوردون سلعا ، وذلك فى ظل أى اتفاقية تم ذكرها فى الفقرة السابقة والذين ليسوا مواطنين أو مقيمين إقامة دائمة بجمهورية مصر العربية ، وجميع أعضاء أسر هؤلاء الأفراد .

بند (٥ - ٩) - الوثائق المطلوبة للإعفاء من الرسوم المفروضة على استيراد السلع والمتعلقات الشخصية :

يوافق الممنوح على أن وزارة الاقتصاد والتعاون الدولى تقدم إلى مصلحة الجمارك المصرية أى وثائق مطلوبة للإعفاء الجمركى لاستيراد :

١ - المعدات (شاملة المركبات) مواد وإمدادات (يشار إليها فيما بعد « سلع ») ممولة فى ظل المنحة .

٢ - سلع تستورد للاستخدام فى إنجاز العمل أو الخدمات ذات الصلة بالمنحة .

٣ - المتعلقات الشخصية المشار إليها فى الجملة (٣) من البند ٥-٨ (أ) بعاليه .

(هـ) يحذف الملحق (١) « الوصف التفصيلى للمشروع » كليا ، ويحل محله الملحق (١) « الوصف التفصيلى للمشروع » المرفق .

(و) يحذف الملحق (٢) « ملحق الشروط النمطية لمنحة المشروع » كليا ، ويحل محله « ملحق الشروط النمطية لمنحة المشروع » ملحق (٢) المرفق .

بند ٢ - التصـــديق :

يتخذ المنوح كل الخطوات الضرورية لاستكمال كافة الإجراءات اللازمة للتصديق على هذا التعديل وتخطر الوكالة فى أسرع وقت ممكن عند التصديق .

بند ٣ - لغـة التعـديل :

حرر هذا التعديل باللغتين العربية والإنجليزية وفى حالة وجود غموض أو خلاف بين النصين يعتد بالنص الإنجليزى .

بند ٤ - باستثناء ما تم تعديله أو تغييره بموجب هذا التعديل فإن اتفاقية المنحة تظل سارية المفعول ولها كامل القوة والأثر طبقاً لجميع أحكامها .

بند ٥ - يصبح هذا التعديل سارى المفعول اعتبارا من تاريخ توقيع الطرفين عليه .

وإشهادا على ما تقدم فقد تم التوقيع على هذا التعديل بأسماء الممثلين المفوضين قانونا لكل من جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية وتم تسليمها فى التاريخ المذكور سالفا .

عن

حكومة جمهورية مصر العربية

التوقيع :

الاسـم :د/ نـوال التطـاوى

الوظيفة :وزير الاقتصاد والتعاون الدولى

عن

حكومة الولايات المتحدة الأمريكية

التوقيع :

الاســم : إدوارد ووكر

الوظيفة :السفير الأمريكى

التوقيع :

الاســم : د/ حسن سليم

الوظيفة :رئيس قطاع التعاون الاقتصادى مع الولايات المتحدة الأمريكية

التوقيع :

الاســم : جـون ر ٠ ويسلى

الوظيفة : مـديـر الوكـالـة الأمريكيـة للتنمية الدولية - مصر

ملحق (١)

وصف تفصيلى لمشروع ائتمان المشروعات الصغيرة

١ - مقدمة :

يصف ملحق (١) للاتفاقية المعدلة والمبرمة بين الممنوح والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لمشروع ائتمان المشروعات الصغيرة الأنشطة التى يجب القيام بها والنتائج المأمول تحقيقها بواسطة التمويل المتفق عليه . ولا يجوز تفسير نصوص هذا الملحق على أنها معدلة للتعريفات أو الشروط الواردة بالاتفاقية المرفقة .

٢ - خلفية عن الموضوع :

يهدف مشروع ائتمان المشروعات الصغيرة إلى زيادة قدرة صغار أصحاب الأعمال للحصول على الائتمان والخدمات البنكية الأخرى . بداءة ، كانت أنشطة هذا المشروع تقتصر على منطقة القاهرة الكبرى وتنفذ عن طريق البنك الوطنى للتنمية . وقد أنشأ هذا البنك إدارة مستقلة لإقراض المشروعات الصغيرة وتوفير الائتمان اللازم لأصحابها ، وذلك فى نطاق محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية (القاهرة الكبرى) .

يشهد مشروع ائتمان المشروعات الصغيرة الآن توسيع الخدمات المالية وغير المالية لنطاق أوسع من المستفيدين أكثر مما هو متاح حاليا . فى هذا الإطار ، سوف تقوم شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفى للمشروعات الصغيرة بتنفيذ برنامج لتعزيز وتوسيع شبكة المؤسسات المصرية التى تقوم بخدمة المشروعات الصغيرة . هذه الشبكة قد تشتمل على هيئات تطوعية خاصة وهيئات تنمية المجتمع مسجلة بوزارة الشئون الاجتماعية ، كما قد تشتمل على بنوك ومؤسسات مسجلة فى ظل قوانين وقواعد الحكومة المصرية ، سوف يسمح المشروع بإنشاء نظام قادر بكفاءة على مساعدة المشروعات الصغيرة عن طريق مؤسسات وسيطة مختلفة تقوم بتوفير مجموعة خدمات متعددة من تمويل ، ومساعدات فنية وتدريب وخدمات أخرى لقطاع المشروعات الصغيرة فى مصر . وبالتالى سوف يسهل

هذا النظام زيادة عدد المؤسسات الوسيطة التى تخدم هذا القطاع زيادة كبيرة . بالإضافة إلى ذلك سوف يدعم هذا المشروع إطار إدارى لتوسيع وتنويع المؤسسات الممولة للمشروعات الصغيرة ، ولدراسة القيود المتعلقة بالسياسيات والقيود اللائحية أو التنظيمية ، وللمتابعة والإشراف على نتائج المشروع ، وإصلاحات السياسات الخاصة بقطاع المشروعات الصغيرة .

وكما اتبع سابقا فى مشروع تنمية المشرعات الصغيرة الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية سوف تستمر الأسس الإرشادية كما هى وذلك بزيادة قدرة المؤسسات المشاركة فى المشروع على الوصول إلى أكبر عدد من المستفيدين مع تحقيق عنصر الاكتفاء الذاتى . من الأهمية بمكان ، أن الاستراتيجية المقترحة لتنمية المشروعات الصغيرة سوف تقوى من إمكانيات زيادة التمويل المتاح وبالتالى تحسن فرص الاكتفاء الذاتى المالى . من المتوقع أن المؤسسات المشاركة فى البرنامج الحالى لتنمية المشروعات الصغيرة متضمنة البنك الوطنى للتنمية سوف تكون مؤهلة للاشتراك فى مشروع هذه الاتفاقية المعدلة .

٣ - التمويل :

يوضح مرفق (١) لهذا الملحق الخطة المالية التوضيحية للمشروع . يمكن إجراء تعديلات للخطة المالية بالاتفاق المتبادل للممثلين المعتمدين للأطراف عن طريق خطابات تنفيذية دون الحاجة إلى تعديل رسمى للاتفاقية إذا كانت هذه التعديلات لا تؤدى إلى :

١ - زيادة مساهمة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على المبلغ المحدد فى البند « ٣-١ » من الاتفاقية ، أو

٢ - انخفاض مساهمة الممنوح عن المبلغ المحدد فى البند « ٣-٢ » من هذه الاتفاقية .

٤ - النتائج والمؤشرات :

النتيجة المطلوب تحقيقها هى « زيادة القدرة على تنمية المشروعات الصغيرة والناشئة » ، ولقياس الإنجازات لتحقيق هذه النتيجة ينبغى تحقيق الأهداف التالية :

(أ) زيادة عـدد المؤسسات غـير الحكومية المشاركة التى تخدم هذا المشروع والتى تستطيع تنمية المشروعات الصغيرة والناشئة من ١٣ حالياً إلى ٤٠ حتى عام ٢٠٠١ ، على أن تعمل هذه المؤسسات فى ذات الوقت على الوصول إلى نقطة التوازن دون خسارة فى عملياتها المشار إليها .

(ب) زيادة عدد التغييرات السياسية واللائحية أو التنظيمية المطلوب مناقشتها مع الحكومة المصرية من ثلاثة إلى ثمانية .

٥ - الأنشطة المخططة :

لتحقيق النتيجة المشار إليها ، اتفق الطرفان علي تمويل الأنشطة التالية :

(أ) التشغيل المباشر للمشروعات الوسيطة :

سوف تستمر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية فى تمويل المشروعات الصغيرة فى منطقة القاهرة الكبرى عن طريق البنك الوطنى للتنمية . بالإضافة إلى ذلك ، فإن شركة ضمان مخاطر الائتمان سوف تنشىء علاقات مع مؤسسات مختلفة حتى يمكن من خلالها الوصول إلى المشروعات الصغيرة فى جميع أنحاء جمهورية مصر العربية . هذه المؤسسات تشتمل ، دون أن تقتصر على هيئات تطوعية خاصة ، هيئات تنمية المجتمع وجمعيات جديدة أو قائمة مسجلة بوزارة الشئون الاجتماعية ، أيضاً بنوك ومؤسسات مسجلة فى ظل القوانين وقواعد الحكومة . سوف تقوم شركة ضمان مخاطر الائتمان باستخدام أموال المنحة لضمان تمويل المؤسسات المؤهلة ولتوفير المساعدات الفنية لهذه المؤسسات ، وتوجيه التمويل الرأسمالى لهذه المؤسسات عند تحقيقها نقطة التوازن الذاتى فى تشغيل هذه العمليات . بالإضافة إلى الأنشطة التى سوف تتم تحت مظلة شركة ضمان مخاطر الائتمان ، فإن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية سوف تدعم مباشرة خدمات المشروعات الصغيرة التى تقوم بها كلا من جمعيتى رجال أعمال المنصورة والغردقة .

سوف يستمر مشروع ائتمان المشروعات الصغيرة فى دعم تقديم الخدمات التمويلية للمشروعات المقامة والتى حققت أفضل النتائج . ولما كانت الحاجات الحالية لمصر كثيرة وقد تتطلب استجابات إضافية ومتنوعة لها ، (مثل المساعدات لبدء المشروعات وربط

المشروعات الصغيرة بالمشروعات المتوسطة والكبيرة كصناعات مغذية ونقل التكنولوجيا الحديثة والتطبيق الفنى للإدارة الحديثة وكذلك التدريب والمساعدة الفنية) . إن مشروع ائتمان المشروعات الصغيرة سوف يقوم بالإشراف المستمر ومتابعة النتائج لبرامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية فى هذا الشأن ولتحقيق أقصى فائدة لتلك المشروعات الصغيرة والناشئة

(ب) بحث ومناقشة وإصلاح السياسات :

سوف يتم تمويل بحث السياسات الخاصة بقطاع المشروعات الصغيرة وذلك للتأكد من أن الحوار بشأنها مبنى على معلومات صحيحة وأن إصلاح هذه السياسات فى النهاية سيأخذ فى الاعتبار الاحتياجات الخاصة بهذا المجال الحيوى . فضلا عن ذلك فإن بحث السياسات سيتناول أيضا بحث عوارض أو معوقات التشغيل المباشرة .

٦ - دور ومسئوليات الأطراف :

ستكون وزارة الاقتصاد والتعاون الدولى هى الممثلة للحكومة المصرية أمام الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، وسوف يستمر البنك الوطنى للتنمية فى تقديم برنامج الإقراض فى منطقة القاهرة الكبرى ، ويمكن أن يشترك أيضاً كأحد المؤسسات التمويلية التى تعمل فى تغطية جمهورية مصر العربية . ستقيم شركة ضمان مخاطر الائتمان علاقات مع مجموعة مختلفة من مؤسسات الإقراض العاملة فى أنحاء مصر . يعتبر النشاط الرئيسى لجمعيتى رجال أعمال المنصورة والغردقة هو إدارة التمويل بالتعاون مع البنوك ، وذلك لتسهيل تقديم الائتمان للمشروعات الصغيرة . وسوف تقوم الجمعيتان بتقديم التدريب والمساعدة الفنية للمشروعات الصغيرة المقترضة .

٧ - الإشراف والمراجعة والتقييم :

سوف تقوم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ومقاول الخدمات الفنية بالمتابعة المستمرة نحو تحقيق الأهداف المقررة . وسوف يتم تقييم دورى إضافى للأداء وفقاً لما هو ملائم ، كما سوف تجرى مراجعات مالية لهذه الأنشطة طبقاً للإجراءات المقررة فى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية . وسوف تقوم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بتقديم تقارير دورية لوزارة الاقتصاد والتعاون الدولى عن الموقف التنفيذى للمشروع .

خطة التمويل التوضيحية
بالألف دولار

	تعاقدات سابقة			تعاقدات العام المالى ١٩٩٦			الإجمالى على مدى حياة المشروع		
	الوكالة	الحكومة * المصرية الحساب الخاص	البنك الوطنى للتنمية **	الوكالة	الحكومة * المصرية الحساب الخاص	***المشروعات الصغيرة والناشئة	الوكالة	الحكومة * المصرية الحساب الخاص	البنك الوطنى للتنمية **
رأسمال البرنامج	١٢,٠٠٠,٠٠٠	٤,١٥٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠	٩,١٧٦,٠٠٠	---	---	٢١,١٧٦,٠٠٠	٤,١٥٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠
مصاريف التشغيل - المساعدة الفنية - التدريب	٤,٣٦٤,٠٠٠	٢,٨٥٠,٠٠٠	---	٨,٨٢٤,٠٠٠	---	---	١٣,١٨٨,٠٠٠	٢,٨٥٠,٠٠٠	---
تقييم ومراجعة	٣٥٠,٠٠٠	---	---	---	---	---	٣٥٠,٠٠٠	---	---
احتياطى	٢٨٦,٠٠٠	---	---	---	---	---	٢٨٦,٠٠٠	---	---
الإجمالى	١٧,٠٠٠,٠٠٠	٧,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠	١٨,٠٠٠,٠٠٠	---	---	٣٥,٠٠٠,٠٠٠	٧,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠

* مقابل الدولار بالجنيه المصرى المتاح من الحساب الخاص .

** تثبت مساهمة البنك الوطنى للتنمية - بمبلغ عشرين مليون جنيه على مدى فترة حياة المشروع .

*** إدارة المشروعات الصغيرة والناشئة تتضمن البنك الوطنى للتنمية / برنامج ائتمان المشروعات الصغيرة بالقاهرة الكبرى .

قرار وزير الخارجية

رقم ١١٩ لسنة ١٩٩٨

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد/ رئيس الجمهورية رقم ١٠٧ الصادر بتاريخ ١٣/٥/١٩٩٧ بشأن الموافقة على التعديل الثالث لاتفاقية منحة ائتمان المشروعات الصغيرة بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية الممثلة من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، الموقع فى القاهرة بتاريخ ٣٠/٩/١٩٩٦ ؛

وعلى تصديق السيد/ رئيس الجمهورية بتاريخ ١٣/٥/١٩٩٧ ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

ينشر فى الجريدة الرسمية التعديل الثالث لاتفاقية منحة ائتمان المشروعات الصغيرة بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية الممثلة من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، الموقع فى القاهرة بتاريخ ٣٠/٩/١٩٩٦

ويعمل بها اعتبارا من ٣٠/٩/١٩٩٦

صـــدر بتـــاريخ ٢٢/١٠/١٩٩٨

وزير الخارجية

عمرو موسى